أثر سياسة دعم الاسعار في تحفيز انتاج الحنطة في العراق للمدة 2008-2014

م. د. جعفر الدجيلي / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص

على الرغم من اهمية وفاعلية سياسة دعم الاسعار الزراعية الا انه في العراق قد توقف دعم مستلزمات الانتاج الزراعي واقتصر على دعم الناتج النهائي وللمحاصيل الستراتيجية حصرا. بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، ولكن بعد عام 2008 عاودت الدولة بعض انشطة الدعم متمثلة بالقروض المالية من خلال المبادرة الزراعية والتي تم بموجبها اعطاء قروض كبيرة وبمئات المليارات من الدنانير وبدون فائدة، فضلا عن تقديم دعم محدود لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والحاصدات والساحبات الى جانب دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة.

ولكن على الرغم من ارتفاع سعر شراء الحنطة الا ان الاثر السعري في انتاج الحنطة كان ضعيف، ليس الخلل في السعر وانما الذي حصل هو ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج بسبب ضعف ومحدودية الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج واقتصاره على الاسمدة والساحبات والحاصدات وتوقف الدعم عن البذور المحسنة والمبيدات، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تدخل في معظم العمليات الزراعية من خلال مولدات الديزل للري والساحبات والحاصدات، وارتفاع اجور النقل والايدي العاملة. وضعف هامش الدعم الحكومي مقارنة بالارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي. فضلا عن ضعف الامكانيات المالية والمعلوماتية للفلاح العراقي مقابل احتكار الشركات العالمية لعناصر حزمة التقانة الزراعية حال دون استيرادها. لذا جاء هذا البحث لتسليط الاضواء على طبيعة الدعم الحكومي، ومعرفة مدى تأثير سياسة دعم الاسعار على انتاج الحنطة في العراق وقد توصل البحث ان ضعف الفاعلية ناجمة عن الارتفاع الكبير في اسعار عناصر الانتاج لذا اوصى البحث بضرورة التركيز على دعم اسعار عناصر الانتاج اكثر من التركيز على دعم اسعار الناتج النهائي.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ السياسة السعرية ، انتاج الحنطة ، ضعف دعم الحكومة ، المبيدات، الحبوب المحسنة .

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 94 المجلد 22
الصفحات 345-357

المقدمة

لقد احتلت سياسة دعم الاسعار الزراعية مكانة هامة ومتميزة في مجمل اقتصاديات العالم سيما الدول المتقدمة والبعض من الدول النامية التي اعتمدت عدة انواع من سياسات الدعم، من دعم المستلزمات الى دعم اسعار الناتج النهائي ودعم البحث والتطوير الزراعي والبنى التحتية والتسويق وتنمية الريف والحد من الفقر وغير ذلك، والتي تقدم سنويا مئات المليارات من الدولارات، فضلا عن الدعم المعلوماتي والتكنولوجي.

وفي العراق الذي اعتمد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مزيج من سياسات الدعم، من دعم الزراعية التي قدمت بدون فائدة، فضلا عن دعم اسعار الناتج النهائي. ولكن بعد عام 1990 وما شهده العراق من حصار وتوقف الايرادات المالية للدولة التي انعكست باثارها السلبية في سياسة الدعم، اذ اقتصرت على دعم مستلزمات انتاج المحاصيل الستراتيجية، فضلا عن دعم اسعار الناتج النهائي وذلك لارتباطها بالامن الغذائي والامن القومي. وقد توسع الدعم في نهاية عقد التسعينات لتشمل قطاع الدواجن، اما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 فقد توقف دعم مستلزمات الانتاج الزراعي واقتصر على دعم الناتج النهائي وللمحاصيل الستراتيجية حصرا. ولكن بعد عام 2008 عاودت الدولة بعض انشطة الدعم متمثلة بالقروض المالية من خلال المبادرة الزراعية والتي تم بموجبها اعطاء قروض كبيرة وبمئات المليارات من الدنانير وبدون فائدة، فضلا عن تقديم دعم محدود لبعض مستلزمات الانتاج الزراعي كالاسمدة والحاصدات والساحبات الى جانب دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة.

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من اهمية اسعار المدخلات والناتج النهائي في التأثير في انتاج الحنطة، فضلا عن اهمية هذا المحصول كمادة غذائية والذي يدخل في صلب الامن الغذائي، ودور الاسعار الزراعية في تحقيق خزين ستراتيجي، وتعويض الاستيرادات مما يعني الحفاظ على العملات الصعبة.

مشكلة البحث : تتمحور مشكلة البحث في الاتي :

1- يعاني منتجي محصول الحنطة في العراق من ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج بسبب توقف الدعم الحكومي لمستلزمات الانتاج من بذور محسنة واسمدة ومكننة ومبيدات، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تدخل في معظم العمليات الزراعية من خلال مولدات الديزل للري والساحبات والحاصدات، وارتفاع اجور النقل والايدي العاملة.
2- ضعف هامش الدعم الحكومي مقارنة بالارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار مدخلات الانتاج الزراعي.
3- ضعف الامكانيات المالية والمعلوماتية للفلاح العراقي مقابل احتكار الشركات العالمية لعناصر حزمة التقانة الزراعية حال دون استيرادها.
4- ان دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة واعطاء اسعار اعلى من الاسعار العالمية ادى بالبعض من التجار الى استيراد كميات من الحنطة من دول الجوار وتسليمها الى وزارة التجارة على انها منتج محلي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

ضعف فاعلية سياسة دعم اسعار الحنطة في زيادة الانتاج بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج ومن ثم التكاليف الزراعية بنسب عالية ادى الى انخفاض هامش الربح الذي لا يمكن الفلاح من شراء عناصر حزمة التقانة الزراعية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

معرفة اسباب ضعف فاعلية سياسة دعم اسعار الحنطة في تحفيز الانتاج.
ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:
المحور الاول: واقع حزمة التقانة الزراعية في العراق.
المحور الثاني: سياسة دعم اسعار الحنطة في العراق للمدة 2008 - 2014 .
المحور الثالث: واقع انتاج الحنطة وتكاليفها في العراق للمدة 2008- 2014.
الاستنتاجات والتوصيات:

المحور الاول / واقع حزمة التقانة الزراعية في العراق.

يقصد بحزمة التقانة الزراعية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعية (المكننه الالية) وطرق استخدامها وصيانتها والبذور المحسنة والاسمدة والشتلات الاصلية ومدى ملائمتها، فضلا عن انظمة الري وطرق تشغيلها واساليب مكافحة الاوبئة والآفات الزراعية المحلية، ومن الجدير بالذكر ان الدول المتقدمة تمتلك 85%من التقانة الزراعية بينما تمتلك الدول النامية 15%.(1). وان العراق يعاني من نقص كبير جدا من مكونات الحزمة التكنولوجية وصعوبة توفيرها محليا، فضلا عن صعوبة استيرادها لاحتكارها من قبل الدول المتقدمة وشركاتها وتحت ذرائع عده منها مالية وسياسة وحقوق الملكية الفكرية وغير ذلك، وسيتم عرض عناصر الحزمة التي خصها الدعم الحكومي وبشكل مختصر وكالاتي:

اولا : البذور المحسنة

تعد البذور المحسنة العامل الأساس الذي تتكاثر به المحاصيل الزراعية الستراتيجية ولها دور بارز في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وهي الحاملة للمادة الوراثية لذلك بدأ الاهتمام بالبذور وإجراء الأبحاث عليها من اجل تحسين نوعيتها بالمواصفات المطلوبة والتي تنعكس على الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، خصوصاً وان الزراعة الحديثة تهتم بالنوعية العالية للبذور المقاومة للآفات الزراعية. (2)

ان تجهيز بذور الحنطة يتم من قبل شركات البذور العراقية، ولو انها ذات نوعيات منخفضة الانتاجية الا انها من البذور المصدقة والخالية من الشوائب للمدة 2003-2014، وقد اظهر الجدول (1) كميات بذور الحنطة المطلوبة سنويا، والفجوة الكبيرة بين الكميات المطلوبة والكميات المجهزة، اذ بلغ معدل الفجوة 197الف طن سنويا للمدة 2003- 2014. مما حدا بالفلاحين التوجه نحو الاسواق الداخلية لشراء البذور وباسعار مرتفعة، فضلا عن انخفاض انتاجيتها.

جدول (1) المساحات المزروعة بالحنطة وكميات البذور المطلوبة والمجهزة والفجوة بينهما (الف طن)

السنوات	المساحة المزروعة الف دونم	كمية البذورالمطلوبة	كمية البذور المجهزة	الفجوة
2003	6854	272	39	223-
2004	6159	244	41	203-
2005	6410	256	43	213-
2006	6054	240	40	200-
2007	6279	248	41	207-
2008	5741	228	49	179-
2009	5049	200	46	154-
2010	5543	220	36	184-
2011	6542	260	57	203-
2012	6914	276	61	215-
2013	6469	255	53	202-
2014	6068	242	51	191-

– المصدر: من أعداد الباحث بالاستناد إلى : وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، مشروع تقانات الري الحديثة، بغداد،2014.

ثانيا : المكننة:

وهي من اهم الاساليب التقنية الحديثة في عمليات الانتاج الزراعي، وتعني استخدام الآلات والأدوات والاجهزة الزراعية بمختلف اشكالها وانواعها على النحو المناسب لاتمام كل العمليات الزراعية، وهو ما يعرف بخطوط الانتاج المتكاملة التي تبدأ من حراثة الأرض وإعدادها اعدادا جيدا للزراعة حتى تنتهي بحصاد المحصول واعداده للتسويق.(3). اذ تعد المكننة الزراعية مؤشرا يدل على مستوى التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي، الا ان معدل استخدام المكننة الزراعية في العراق ما زال منخفض مقارنة مع المعدلات في الدول المتقدمة وسيتم توضيح ذلك وكالاتي:

1- الساحبات

تشير الاحصائيات في جدول (2) الى انخفاض عدد الساحبات من 53541 ساحبة عام (2003) الى 52762 ساحبة عام (2008) الا انه ارتفع الى 69478 ساحبة عام (2014) وقد اعطيت الاولوية في توزيع الساحبات الى منتجي الحبوب الستراتيجية. وقد قدرة الفجوة في الساحبات (45) الف ساحبة مع ملحقاتها من فدان ودسك وخرماشة وفقا للمعدل العالمي للساحبات بأعتبار ان كل ساحبة مخصصة الى 55 هكتار اي (220) دونم .(4).

ومن الجدير بالذكر ان نشير بأن هنالك عدة الاف منها لاتعمل بالقطاع الزراعي كساحبات عنتر وانواع اخرى كالتي تعمل في امانة بغداد ومراكز المدن، وعدة الاف اخرى صغيرة الحجم تصلح في الحدائق والبساتين الصغيرة، فضلا عن عدة الاف اخرى يمتلكها اصحاب الملكيات الصغيرة والتي تقل مساحة اراضيهم عن (50) دونم، فضلا عن ان اعداد منها قديمة ولا تعمل على الاطلاق ولم يتم تسقيطها مما اصبح العدد كبير، اما ما يمتلكه اصحاب الملكيات من 200 دونم فاكثر فهي قليلة جدا. ونتيجة لانخفاض معدلات استخدام المكننة الزراعية فقد انخفضت كفاءة اداء الزارعة في العراق. اذ قدرت ب 14% اقل من كفاءة الزراعة في بعض البلدان المتقدمة (5). وهذا بدوره قد ادى الى قصور كبير في الانتاج الزراعي واسهم في الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء لمواجهة احتياجات السكان المحليين. والجدول (2) يوضح الحاجة الفعلية للمكننة الزراعية في العراق والنقص الحاصل فيها.

جدول(2) اعداد الساحبات والحاصدات ومنظومات الري بالرش
الموجودة في العراق للمدة 2003-2014

السنوات	الساحبات	الحاصدات	منظومة الري بالرش
2003	53541	4155	-
2004	53717	4277	-
2005	54427	4270	241
2006	54676	4200	1951
2007	52753	4194	2362
2008	52764	4201	2362
2009	52792	4207	3089
2010	61125	4552	3199
2011	61074	4555	9072
2012	68710	4908	9902
2013	68613	5300	11204
2014	69478	5221	10317

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للسنوات (2003-2014).

2- الحاصدات

لقد شهدت المدة 2003 -2008 تذبذب في اعداد الحاصدات ارتفاعا وانخفاضا الا انه منذ عام 2009 اخذ العدد بالارتفاع اذ ارتفع من 4207 حاصدة الى 5300 حاصدة عام 2013 لكنه انخفض الى 5221 حاصدة عام 2014 وقد يكون السبب سيطرة داعش على ثلاث محافظات وان هناك نقص قدر بـ (5) الاف حاصدة، باعتبار ان لكل 1200 دونم حاصدة حديثة، وتمتاز الحاصدة بسرعة اندثارها مما يتطلب المزيد من الحاصدات (6). ومما تجدر الاشارة اليه هو ان اعداد الجدول لاتعكس واقع الحال بسبب وجود عدة مئات من الحاصدات القديمة والمتروكة والعاطلة لكنها لم يتم تسقيطها من السجلات، فضلا عن ان عدد من هذه الحاصدات مخصصة لحصاد الشلب والتي لايمكن استخدامها في حصاد الحنطة، فضلا عن مساحات الشعير التي قد تصل الى اكثر من مليون دونم سنويا مما يعني عدم امكانية حصاد الحنطة في الوقت المحدد للحصاد وتأخر عملية الحصاد لمساحات واسعة منها، وهذا يودي الى كثرة الفاقد نتيجة تكسر السنابل وتساقط الحبوب على الارض وبالتالي انخفاض الانتاج اذ تقدر نسبة الفاقد من الحبوب اثنا ء عملية الحصاد بسبب تقادم الحاصدة وتأخر الحصاد بـ (24%) مما يتطلب حداثة الحاصدة وحصاد المحصول في الوقت المحدد (7).

3- منظومات الري بالرش.

تعد منظومات الري بالرش من الوسائل الزراعية المتطورة، وهي من الاساليب المستنبطة الحديثة في الارواء الزراعي والتي تستعمل الالة لتزيد من كفاءة الارواء وتقلل من الضائعات المائية وتحقيق مردودا اقتصاديا اعلى لكفاءتها العالية مقارنة بالري السيحي التقليدي (8)، وتشير التجارب الى ان استعمال الري بالرش ادى بعد توفر عناصر حزمة التقانة الزراعية الى زيادة الانتاجية بنسبة (80-90) واستهلاك كمية من المياه تقل بنسبة(35- 50%) من المياه اللازمة للري بالغمر وتخفيض الطاقة المستعملة بنسبة (70%) تقريبا، فضلا عن تأمين الاحتياجات الاخرى من المياه(9).

ويشير الجدول (2) الى ان اعداد منظومات الري بالرش قد شهد تطورا ملموسا اذ ارتفع من 241 منظومة عام 2005 الى 2362 منظومة عام 2008 الا انه اخذ بالارتفاع الكبير الى ان بلغ 11204 منظومة عام 2013 مما يعكس توجه المزارعين نحو الري بالرش بظل دعم المبادرة الزراعية وان منظومات الري بالرش موجه نحو محصل الحنطة حصرا. ولكن على الرغم من الارتفاع الكبير في العدد الا انها لازالت اقل من الحاجة الفعلية. هذا وقد توصلت البحوث العلمية الزراعية الى استخدام تقانات الري بالرش من شأنه ان يرشد استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية مما يعني تخفيض التكاليف (10).

4- الأسمدة الكيماوية .

تعد الأسمدة الكيمياوية ذات اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وبالاخص التنمية الراسية. اذ أكدت الدراسات ان الاسمدة الكيماوية اسهمت بحوالي (50%) من معدل الانتاجية للمحاصيل الزراعية خلال القرن الماضي شرط استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية الاخرى مجتمعة. (11)

وقد قدر معدل الاسمدة المطلوبة لمحصول الحنطة وحده للمدة 2008-2014 ، 365الف طن سنويا باعتبار ان الدونم يحتاج الى 60 كغم سماد يوريا (12). وهي اقل كمية للدونم ناهيك عن انواع الاسمدة الاخرى. بينما بلغ معدل الاسمدة المجهزه لكل المحاصيل الزراعية وللمدة نفسها 322 الف طن سنويا مما يعني انه حتى في حالة استخدام كل الاسمدة لمحصول الحنطة فان هناك عجز قدره 43 الف طن سنويا. ولكن الواقع يشير الى وجود عجز كبير جدا، وان هناك مساحات كبيرة جدا من محصول الحنطة لم يتم تسميدها والبعض الاخر تم تسميدها بكميات منخفضة جدا بسبب ارتفاع اسعار الاسمدة الكيمياوية من جهة وعدم توفرها في الاوقات المناسبة من جهة اخرى، كما في الجدول (3).

جدول(3) تقدير فجوة الاسمدة لمحصول الحنطة في العراق للمدة 2003-2014

السنوات	المساحة المزروعة (الف دونم)	كمية الاسمدة المطلوبة للحنطة (الف طن)	كمية الاسمدة المجهزة لكل المحاصيل (الف طن)	فجوة الاسمدة لمحصول الحنطة (الف طن)
2003	6854	398	220	178-
2004	6159	366	255	111-
2005	6410	384	439	55+
2006	6054	360	274	86-
2007	6279	372	228	144-
2008	5741	342	251	91-
2009	5049	300	238	62-
2010	5543	330	325	5-
2011	6542	390	350	40-
2012	6914	414	349	65-
2013	6327	379	307	72-
2014	6068	364	300	64-

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على احصاءات وزارة الزراعة فيما يخص المساحة المزروعة والاسمدة المجهزة. اما العمود الثاني فقد تم تقدير الاسمدة التي تحتاجها الحنطة من قبل الباحث، باعتبار ان حصة الدونم 60 كغم وهي ادنى كمية لازمة لتسميد محصول الحنطة. والعمود الرابع من عمل الباحث.

المحور الثاني / سياسة دعم اسعار الحنطة في العراق للمدة 2008 -2014.

ان وسائل دعم اسعار الانتاج الزراعي متعددة الاشكال والاغراض وقد تم اعتمادها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية والتي كان لها الاثر الكبير في تطوير الانتاج الزراعي، وفي العراق فقد تبنت الحكومة بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 سياسة دعم اسعار الحنطة من خلال دعم اسعار بعض المستلزمات، ودعم اسعار الناتج النهائي وكما يأتي:

اولا: سياسة دعم اسعار بعض مستلزمات الحنطة للمدة 2008-2014.

لقد انصب تركيز الدولة على دعم بعض عناصر انتاج الحنطة وان العناصر التي تم تقديم دعم محدود هي الاسمدة والحاصدات والساحبات اما بقية عناصر حزمة التقانة الزراعية كالبذور والمبيدات لم يكن هناك اي دعم لها، فضلا عن المشتقات النفطية. وسيتم عرض طبيعة الدعم للعناصر المشمولة به وكالاتي :

1- **دعم الاسمدة الكيمياوية**

يوضح جدول (4) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الاسمدة وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح، اذ ظهر ان الدولة تتحمل مايقارب من 50% من سعر الشراء للطن من الاسمدة، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعار الاسمدة لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية سواء منها المنتج المحلي او المستورد، ومما تجدر الاشارة اليه ان الحكومة تجهز الفلاح ب 25كغم/دونم (13). وان كميات الاسمدة المدعومة من قبل الحكومة لاتلبي اكثر من 30% من حاجة الفلاح مما يلزم الشراء من الاسواق المحلية، او ترك مساحات دون تسميد، وتسميد البعض بكميات قليلة جدا مما ادى الى انخفاض الانتاج. اذ يوضح الجدول(4) ان سعر البيع للفلاح قد ارتفع بشكل كبير جدا من 177الف دينار للطن عام 2008 الى 377الف دينار للطن وذلك عام 2009 لكنه انخفض الى 250 الف دينار للطن عام 2011 واستقر عند هذا المستوى للاعوام التالية.

جدول (4) يوضح دعم اسعار الاسمدة للفلاحين للمدة 2008-2014(الف دينار/ للطن)

السنوات	سعر شراء الدولة	سعر البيع للفلاحين
2008	363	170
2009	575	377
2010	575	288
2011	430	250
2012	500	250
2013	520	250
2014	520	250

المصدر : وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية للسنوات 2008-2014

2- **دعم الحاصدات** :

يوضح جدول (5) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الحاصدات وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح، اذ ظهر ان الدولة تتحمل ما يقارب من 30% من سعر الشراء للحاصدة، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعار البيع للحاصدات لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية، ومما تجدر الاشارة اليه ان الحاصدات تمتاز بسرعة الاندثار وكثرة التوقفات والعطلات وارتفاع تكاليف الصيانة وان اندثارها وتقادمها من شأنه ان يزيد من الفاقد من الحبوب اثنا الحصاد. وان اسعار البيع عالية جدا حتى مع الدعم الحكومي مما يعني ارتفاع تكاليف الحصاد سيما اذا ما تم اضافة اسعار المشتقات النفطية.

جدول (5) يوضح مقدار الدعم الحكومي للحاصدات الزراعية
للمدة 2008-2014 (الف دينار)

السنوات	نوع الحاصدة	السعر قبل الدعم	السعر بعد الدعم
2008	كلاص الماني	75000	51250
2009	ايطالية	160000	100000
2010	ايطالية	160000	100000
2011	ايطالية	160000	100000
2012	ايطالية	160000	100000
2013	نيو هولاند	205590	144000
2014	نيو هولاند	205590	144000

المصدر: وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، قسم الحسابات للسنوات 2008-2014.

3- **دعم الساحبات**:

يوضح جدول (6) حجم المبالغ التي تتحملها الدولة نتيجة دعم اسعار الساحبات وذلك من خلال المقارنة بين سعر الشراء وسعر التجهيز للفلاح، اذ ظهر ان الدولة تتحمل ما يقارب من 30% من سعر الشراء للساحبة، وعلى الرغم من ذلك فأن اسعارها لازالت مرتفعة جدا في الاسواق العراقية، ومما تجدر الاشارة اليه ان اسعار بعض الساحبات مع ملحقاتها الا ان الملاحظ احيانا السعر المعلن مع الملحقات من دسك وفدان وخرماشة وفاتحة سواقي. وغيرها الا انه عند التسليم سوف لن يستلم الملحقات مما يعني الشراء من الاسواق التجارية و من ثم ارتفاع الاسعار مما يودي الى ارتفاع تكاليف الانتاج. وان اسعار الشراء عالية جدا على الرغم من الدعم الحكومي.

جدول(6) يوضح مقدار الدعم الحكومي للساحبات الزراعية للمدة 2008-2014(الف دينار)

السنوات	نوع الساحبة	السعر قبل الدعم	السعر بعد الدعم
2008	ساحبة تركية	34715	23800
2009	ساحبة تركية	34715	23800
2010	ساحبة ماس فور كسن مع الادوات	72079	46800
2011	ساحبة نيو هولاند	45614	29600
2012	ساحبة نيو هولاند	18000	11700
2013	ساحبة نيو هولاند	22500	14625
2014	ساحبة نيو هولاند مع الادوات	47500	30800

المصدر: وزارة الزراعة، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، قسم الحسابات للسنوات 2008-2014.

ثانيا: سياسة دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة للمدة 2008-2014.

لقد اعتمدت الدولة سياسة دعم اسعار الناتج النهائي لمحصول الحنطة منذ الاحتلال الامريكي عام 2003 ولحد الان، اذ ركزت على دعم اسعار الناتج النهائي اكثر من التركيز على دعم مستلزمات الانتاج البذور المحسنة والاسمدة والمكننة والمبيدات وتركت الفلاح يواجه صعوبة كبيرة بسبب ضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية بظل الارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار عناصر الانتاج من جهة وسيطرة الشركات الاحتكارية كونها مستوردة من الخارج من جهة اخرى، فضلا عن الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية.

والجدول (7) يوضح الارتفاع الكبير الذي حصل في اسعار شراء الحنطة اذ ارتفع من 100 الف دينارللطن عام (2003) الى 400 الف دينار/ للطن عام (2008) ونتيجة للدعم الحكومي فقد ارتفع الى 600 الف دينار للطن عام (2009)، وارتفع الى 800 الف دينار للطن عام (2011) وقد استقر عند هذا المستوى للسنوات التالية وفي الحقيقة ان هذا السعر مجزي للفلاح واعلى من الاسعار العالمية للحنطة، الا ان الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج ادى الى انخفاض هامش الربح للفلاح، وبالتالي ضعف الاثر السعري الخاص بسعر الناتج النهائي على انتاج الحنطة.

جدول (7) الكميات المنتجة من الحنطة واسعار الشراء
من قبل وزارة التجارة للمدة 2003-2014

السنوات	الانتاج (الف طن)	سعر الشراء (الف دينار/ للطن)
2003	2329	100
2004	1837	200
2005	2228	300
2006	2086	300
2007	2102	400
2008	1254	400
2009	1700	600
2010	1748	600
2011	1809	800
2012	2062	800
2013	2237	800
2014	2054	800

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات ونشرات وزارة التجارة للسنوات 2003-2014

المحور الثالث / واقع انتاج الحنطة وتكاليفها في العراق للمدة 2008-2014.

لغرض معرفة مدى تأثير سياسة الدعم لاسعار الحنطة في العراق سواء دعم بعض مستلزمات الانتاج او دعم اسعار الناتج النهائي فلابد من تحليل واقع انتاج الحنطة للمدة 2003-2014، فضلا عن تحليل تكاليف الانتاج الزراعي بشكل عام وتكاليف انتاج الحنطة بشكل خاص وكما يأتي:

اولا: واقع انتاج الحنطة في العراق للمدة 2008-2014.

من الجدول (8) اتضح لنا ان المساحة المزروعة بالحنطة قد اتسمت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من سنة لاخرى ففي المدة 2008-2014 شهدت المساحة المزروعة تذبذبا من سنة لأخرى وكانت سنة 2012 اعلى مساحة اذ بلغت 6914 الف دونم وان ادنى مساحة كانت سنة 2009 اذ بلغت 5049 الف دونم، وان معدل المساحة المزروعة للمدة نفسها 6154 الف دونم، وهي زيادة ملحوظة وكبيرة مما يعني توجه المزارعين نحو زراعة محصول الحنطة لان اسعارها مجزية ولان اصحاب الاراضي الديمية مجبرين وليس مخيرين بسبب الطبيعة والامطار التي تجبرهم على زراعة الحنطة او الشعير حصرا.

وفيما يخص الانتاج فقد شهد تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا نتيجة لتذبذب المساحة المزروعة، فضلا عن تذبذب سقوط الامطار، اذ ان هناك اكثر من نصف المساحة المزروعة بالحنطة تعتمد كليا على الامطار، لذا نلحظ انه في مواسم سقوط الامطار بكميات مناسبة فأن الانتاج سيرتفع والعكس صحيح. وقد بلغ معدل الانتاج 1910 الف طن سنويا للمدة 2003- 2014 وهو معدل مرتفع الا ان هذا الانتاج لا يعكس واقع الحال، اذ ظهر ان هناك كميات تستورد من قبل بعض التجار ويتم تسليمها الى وزارة التجارة للاستفادة من فرق السعر بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية للحنطة مما تعكس حجم الفساد الاداري والمالي في وزارة التجارة.

ومن الجدول (8) يتضح ان معدل الغلة للمدة 310كغم/دونم للمدة 2003-2008. وقد ارتفع قليلا ليصل الى 318 كغم/ دونم للمدة 2009-2014 على الرغم من ارتفاع معدل اسعار الناتج النهائي من 283الف دينار للطن للمدة 2003-2008 الى 733الف دينار للطن للمدة 2009-2014. فعلى الرغم من الارتفاع الكبير في سعر شراء الحنطة والتي قد تضاعف الى اكثر من ضعفين عما كان عليه في المدة الاولى الا انه ضعيف الاثر في زيادة غلة الدونم لعدم تمكن الفلاح من الحصول على عناصر حزمة التقانة الزراعية لارتفاع سعرها واحتكارها من قبل الشركات العالمية وضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للفلاح العراقي.

جدول(8) المساحة المزروعة وكميات الانتاج والغلة للحنطة في العراق للمدة 2003-2014

السنوات	المساحة المزروعة الف دونم	الانتاج الف طن	الغلة كغم/دونم
2003	6854	2329	339
2004	6159	1837	298
2005	6410	2228	347
2006	6054	2086	344
2007	6279	2102	334
2008	5741	1254	218
2009	5049	1700	336
2010	5543	1748	315
2011	6542	1809	276
2012	6914	2062	298
2013	6469	2237	345
2014	6068	2054	338

المصدر: بالنسبة للعمود الأول إحصاءات وزارة الزراعة لسنوات2003-2014. العمود الثاني إحصاءات وزارة التجارة لسنوات متفرقة. اما العمود الثالث من عمل الباحث بقسمة العمود الثاني على الاول.

ثانيا: تحليل تكاليفها انتاج الحنطة في العراق للمدة 2008-2014.

بالنسبة للمدة 2008-2014 اي بعد الاحتلال الامريكي للعراق فقد توقف دعم مستلزمات الانتاج من بذور واسمدة ومكننة مما ادى الى ارتفاع الاسعار فقد ارتفع سعر اسمدة اليوريا الى 750 الف دينار للطن الواحد و1250 الف دينار للطن سماد المركب، وارتفعت اسعار بذور الحنطة الى مليون دينار للطن، وارتفعت اسعار الساحبات والحاصدات الى 60 و75مليون دينار للساحبات والحاصدات على التوالي، وارتفعت اسعار المبيدات الى 10 الاف دينار / لتر بعد ان كانت توزع مجانا، فضلا عن انقطاع الكهرباء الوطنية واعتماد المزارعين على مولدات الديزل بظل الارتفاع الكبير في اسعار المشتقات النفطية التي تستخدم في المولدات والساحبات والحاصدات. وقد توجهت الدولة نحو دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة وكما ظهر في الجدول (7).

ان الارتفاع الكبير في اسعار الناتج النهائي للحنطة لم تحفز المنتجين على زيادة الانتاج من خلال استخدام حزمة التقانة الزراعية للاسباب الاتية:

1- ان ارتفاع اسعار شراء الحنطة رافقه ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج وكما ظهر في الجدول 9.
2- ان الايرادات الصافية لاتشجع المزارعين على شراء عناصر حزمة التقانة الزراعية.
3- ارتفاع اسعار عناصر حزمة التقانة الزراعية في الاسواق العالمية لخضوعها للاحتكارات العالمية.
4- ضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للنشاط الخاص مما تضعف قدرته على استيراد حزمة التقانة الزراعية.
5- ان دعم اسعار الاسمدة ضعيف جدا وذلك لكون الكميات المجهزة للمزارعين محدودة جدا وتمثل 40 % من حاجة الدونم.
6- على الرغم من الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة نتيجة لدعم اسعار الحاصدات والساحبات الا ان اسعارها عالية جدا وترهق كاهل المزارع.

جدول (9) تقدير متوسط تكاليف انتاج الحنطة في الدونم الواحد للسنوات 2000-2002 مقارنة بالسنوات 2010-2012 في الاراضي المروية.

التفاصيل	متوسط التكلفة الف دينار/دونم للسنوات 2000-2002	متوسط التكلفة الف دينار /دونم للسنوات 2010-2012	نسبة الزيادة %
بذور محسنة	4	40	1000
اسمدة	6	60	1000
حصاد	2,5	25	1000
حراثة	2	20	1000
مياه	1	10	1000
مبيدات	1	20	2000
ايدي عاملة	4	12	300
اجور نقل المستلزمات	1	4	400
اجور نقل المحصول	1	5	500
اخرى	1	5	500
المجموع	23	203	8826

المصدر : بلاسم جميل خلف، دراسة لتكاليف الانتاج الزراعي في العراق للمدة 2000-2013، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دراسة غير منشورة،2014.

لقد اظهر الجدول (9) الارتفاع الكبير في تكاليف انتاج الدونم الواحد من الحنطة في الاراضي المروية اذ ارتفع معدل التكاليف من 23 الف دينار/ دونم للسنوات 2000-2002 الى 203 الف دينار/ دونم للمدة 2010-2012 اذ ان الارتفاع قد تضاعف بمقدار تسع مرات. ويعد الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج السبب الرئيسي الذي ادى الى ضعف فاعلية دعم اسعار الناتج النهائي للحنطة على الرغم من ارتفاعه في تحفيز انتاج الحنطة.

وان الارتفاع في تكاليف انتاج الحنطة لم يقتصر على الحنطة فحسب وانما شمل الارتفاع تكاليف جميع المحاصيل الزراعية والتي ازدادت بنسب متفاوتة لطبيعة المحصول والمدة الزمنية اللازمة للانتاج وغير ذلك، والجدول (10) يوضح الارتفاع الكبير في اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي نتيجة لتوقف الدعم الحكومي وكون معظم المستلزمات مستوردة من الخارج اذ وضح الجدول (10) متوسط اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي للسنوات (2000-2002) مقارنة بمتوسط اسعار السنوات (2011-2013).

جدول (10) متوسط اسعار بعض مستلزمات الانتاج الزراعي
في العراق للسنوات (2000-2002) و(2011-2013)

التفاصيل	متوسط اسعار السنوات (2000-2002)	متوسط اسعار السنوات (2011-2013)	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيمياوية	60/ الف دينار طن يوريا 100الف دينار/طن مركب	800 الف دينار/طن يوريا 1200الف دينار/طن مركب	%1333 %1200
اجور الحراثة	2000 دينار/للساعة	25 الف دينار/للساعة	%1250
اجور الحصاد	2500دينار/للدونم	25000 دينار/للدونم	%1000
المبيدات	1000 دينار /لتر	20 الف دينار /للتر	%1000
البذور	0 10 / دينار/كغم	1000 دينار/كغم	%1000
اجور النقل	10 الف دينار/للطن	50 الف دينار/للطن	%500
اجور العمل	1000 دينار/اليوم	25 الف دينار/اليوم	%1150
لتر الكاز	10/دينار للتر الواحد	1000/دينار للتر الواحد	%1000
الساحبات	8 ملايين دينار	60 مليون دينار	%750
الحاصدات	15 مليون دينار	75مليون دينار	%500

المصدر : : بلاسم جميل خلف، دراسة لتكاليف الإنتاج الزراعي في العراق للمدة 2000-2013، وحدة البحوث الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دراسة غير منشورة،2014.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1- ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج بسبب انخفاض الدعم الحكومي للقطاع الخاص وانخفاض الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وارتفاع اسعار المشتقات النفطية.
2- لم تحصل الزيادة في انتاج الحنطة كما ينبغي على الرغم من الارتفاع الكبير في اسعار شراء الحنطة مما يعني ان سياسة دعم اسعار مستلزمات الانتاج اكثر فاعلية من سياسة دعم اسعار الناتج النهائي.
3- ان انخفاض الهامش الربحي لمنتجي الحنطة لم يشجع المنتج على المجازفة لاستيراد عناصر حزمة التقانة الزراعية العالية الثمن.
4- اظهر البحث النقص الحاصل في عناصر حزمة التقانة الزراعية من بذور واسمدة ومكننة وتقانات الري.
5- ان زيادة الانتاج في السنوات الاخيرة ناتج عن التوسع الافقي وليس التوسع العمودي مما يعكس ضعف استخدام عناصر حزمة التقانة الزراعية لقلتها وارتفاع اسعارها.

أ-التوصيات

1- ضرورة التركيز على دعم مستلزمات الانتاج الزراعي لكونها اكثر فاعلية من سياسة دعم اسعار الناتج النهائي.
2- ضرورة رفع القدرات التنافسية للقطاع الخاص من خلال تقديم كل اشكال الدعم له فضلا عن زيادة الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وغير ذلك وكل ما من شأنه تخفيض كلف الانتاج ورفع جودة المنتوج وزيادة كمياته.
3- ضرورة قيام الدولة بتوفير عناصر حزمة التقانة الزراعية من بذور محسنة واسمدة ومكننة ومبيدات وتقانات الري. وتقديمها للفلاحين باسعار مدعمة وذلك لضعف الامكانيات المالية والفنية والمعلوماتية للفلاحين.
4- ضرورة ترشيد دعم اسعار الناتج النهائي.
5- توفير المشتقات النفطية للفلاحين وباسعار مدعمة.

المصادر

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول التقانات الملائمة لتطوير انتاجية الزراعة المطرية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة للتطوير، الخرطوم، كانون الاول 1997،ص58.
2- رحمن حسن علي، احمد صبيح عطية، إشكاليات إصلاح القطاع الزراعي في العراق وسبل معالجتها، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد (9)، 2013، ص15.
3- فاضل جواد دهش، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، 2003، ص94.
4- بلاسم جميل خلف، تقدير تكاليف انتاج الحنطة في العراق باستخدام التقانة الزراعية، وحدة البحوث الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012.ص9.
5- محمود جاسم عباس، الزراعة وتوفير الغذاء، إنتاج الغذاء واستهلاكه في العراق، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد (52)، 2011، ص18.
6- بلاسم جميل خلف، مصدر سابق، ص14.
7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 1997، الخرطوم، كانون الاول 1997، ص110.
8- سعد عبد الله مصطفى، وفاضل جواد دهش، تأثير استعمال تقانات الري الحديثة في اقتصاديات الانتاج الزراعي في العراق، مجلة الزراعة العراقية، عدد خاص، المجلد 12، العدد،2007،1، ص188.
9- عبد الوهاب عبد الرزاق القيسي، تقانات الري بالرش واستدامة الانتاج الزراعي، مجلة الزراعة العراقية، العدد الثالث، وزارة الزراعة، بغداد، 2004، ص45.
10- عصام خضير الحديثي، وآخرون، تقانات الري الحديثة ومواضيع أخرى في المسألة المائية، المكتبة الوطنية للتوزيع والنشر، ط1، الانبار، 2007، ص14 .
11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق)، الخرطوم، ت2، 2001، ص19.
12- بلاسم جميل خلف، مصدر سابق، ص19.
13- جبار سعدون دراج، اثر سياسة دعم الاسعار على بعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة (1993-2013) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص109.

The impact of supporting the pricing policy to improve the production of wheat in Iraq since 2008 through 2014

Abstract

Despite the fact of the importance and effectiveness of supporting the pricing policy for agriculture sector in Iraq, but this policy has stopped in supporting those agriculture production needs, and it was confined to support the final product only, and supporting the strategic corps exclusively after the U.S. Invasion in 2003, but after 2008 the state has returned to support some of this policy activities through providing financial loans through the agricultural initiative campaign, with trillions of iraqi dinars without any use, also providing support to some of the agricultural production needs such as fertilizers , tractors and agricultural combines, in addition supporting the pricing policy for the final product of wheat.

Despite the increase of prices to buy wheat, but the impact of wheat production pricing was fragile, this is not because of the pricing but due to the huge increase in the production cost caused by the limited and weak support of government for the production requirements, and It was limited to fertilizers, tractors and agriculture combines. Also the support was stopped for the improved seeds and pesticides. Another factor is the huge increase in petroleum products pricing, in which can be used in most of the agriculture operations through Diesel generators for irrigation, tractors and combine harvesters. Pulse the increase in transportation fees, manpower and lack of government support comparing it to the huge increase that happened in the pricing for those agriculture products. Furthermore the remarkable lack in financial and technological aspects for the Iraqi farmer. Facing the monopolization of international companies for the agriculture products in which led to not export those products.

So this research is to highlight the impact of pricing policy on the production of wheat in Iraq, and this research conclude that this weakness is because of the high increase in the prices of the production requirements, furthermore this research conclude to focus more on supporting the pricing for production products more than supporting the prices of the final product .

Key word: the pricing policy, the production of wheat , weak support of government , pesticides, improved seeds .